

## ماذا تفعل محكمة الوصاية؟

تقوم محكمة الوصاية بتعيين الأوصياء والمدبرين الماليين للأشخاص بسن ١٦ عاماً وما فوق الذين يكونون عاجزين عن اتخاذ قرارات بشأن طريقة حياتهم وأمورهم المالية ولا يكون لديهم أوضاع مناسبة عادية تغني عن قرارات المحكمة.

قد لا يحتاج الشخص الذي يُعيّن له وصي إلى مدبر مالي؛ والعكس بالعكس، فقد لا يحتاج الشخص الذي يُعيّن له مدبر مالي إلى وصي.

كذلك بإمكان المحكمة أن تصدر موافقة لإجراء العلاجات الطبية وعلاجات الأسنان للأشخاص بسن ١٦ عاماً وما فوق الذين يكونون عاجزين عن إعطاء موافقة بأنفسهم لعلاجهم.

## تعيين وصي

بموجب قانون الوصاية (the Guardianship Act)، يمكن للمحكمة أن تعيّن أوصياء للبالغين الذين:

■ يكونون عاجزين عن اتخاذ قرارات بشأن طريقة حياتهم بسبب إعاقة ما،

■ ويكونون بحاجة إلى فرد يحمل سلطة قانونية لاتخاذ قرارات هامة بشأن طريقة حياتهم نيابة عنهم.

ولا تقوم المحكمة بتعيين وصي إذا كان هناك مجال لاتخاذ قرارات حول طريقة حياة الشخص المعني دون تدخل منها حرصاً على خير ومصصلحة هذا الشخص.

والوصي هو بديل معيّن قانوناً لاتخاذ القرارات؛ وهو ليس بديلاً لمقدم رعاية (caregiver) أو لمسؤول عن تدبير شؤون شخص (case manager) ولا يحل محل هؤلاء الأشخاص.

يمكن تعيين فرد من العائلة أو صديق كوصي أو بإمكان المحكمة تعيين وصي حكومي (Public Guardian). الوصي الحكومي موظف قانوني منفصل عن المحكمة.

وبإمكان المحكمة أن تعيّن وصياً واحداً وأوصياء مشتركين وأوصياء بديلين.

في معظم الحالات، تعيّن المحكمة أوصياء بمهام محددة. أكثر المهمات شيوعاً تتعلق بـ:

■ الإقامة – لاتخاذ قرار بالمكان الذي يجب أن يقيم فيه الشخص المعني.

■ الرعاية الصحية – لاتخاذ قرار بشأن العلاج الطبي وعلاج الأسنان الذي يجب أن يحصل عليه الشخص المعني.

■ اصدار الموافقة على العلاج الطبي وعلاج الأسنان – للتصرف كبدل عن الشخص لاتخاذ القرارات بشأن ما يقترحه الآخرون له من علاج طبي أو علاج أسنان.

■ الخدمات – لإعطاء الإذن للآخرين بتقديم خدمات خاصة للشخص المعني (عادةً لمساعدته على البقاء في بيته الخاص).

يُعَيّن الأوصياء لفترة محددة من الوقت. وتصدر الأوامر القضائية الأساسية عن المحكمة في العادة لفترة سنة واحدة كحد أقصى. لكن في بعض الحالات، يمكن أن تصدر الأوامر القضائية الأساسية لفترة تصل إلى ثلاث سنوات. تراجع المحكمة الأوامر القضائية عند قرب انتهاء مدة الأمر القضائي إذا قرّرت، عند إصدار الأمر القضائي الأساسي، أنه لا ضرورة لمراجعتة. في هذه الحال، ينقضي مفعول الأمر القضائي عند انتهاء فترته. وفي جلسة إعادة النظر بالأمر القضائي المنتهي، تقرّر المحكمة:

■ إذا كان يجب استمرار مفعول الأمر القضائي واستمرار الوصي بمهمته لمدة محددة أخرى من الوقت.

■ إذا كانت مهمة الوصي بحاجة إلى تغيير.

■ صرف النظر عن الأمر القضائي إذا استعاد الشخص المعني قدرته على اتخاذ قراراته بنفسه أو إذا لم تعد هناك حاجة للوصي لاتخاذ القرارات عن هذا الشخص.

## تعيين مدبر مالي

أيضاً، بموجب قانون الوصاية، يمكن للمحكمة أن تعيّن مدبرين ماليين للبالغين العاجزين عن تدبير شؤونهم المالية بأنفسهم ويحتاجون بالتالي إلى فرد لديه صلاحية قانونية لاتخاذ قرارات مالية مهمة نيابة عنهم. المدبر المالي هو بديل لاتخاذ القرارات.

ولا تقوم المحكمة بتعيين مدبرٍ مالي إذا كان هناك مجال لاتخاذ القرارات المالية عن الشخص المعني بطريقة غير رسمية تُغني عن أمر المحكمة حرصاً على مصلحة وخير هذا الشخص.

يمكن للمحكمة أن تعيّن فرداً من العائلة أو صديقاً كمدبرٍ مالي. ويستوجب قانون الممتلكات المحميّة (the Protected Estates Act) أن يتم الإشراف على هذا الفرد من قبل مسؤولٍ يسمّى مفوض الحماية (the Protective Commissioner).

بإمكان المحكمة أيضاً أن تعيّن مفوض الحماية كمدبرٍ مالي؛ علماً أن مكتب مفوض الحماية (Office of the Protective Commissioner) يقدم خدماته لقاء رسم معين. كذلك فإن مفوض الحماية هو مسؤول قانوني منفصل عن المحكمة.

ويمكن للمحكمة أن تعيّن مدبراً مالياً واحداً أو مدبرين ماليين مشتركين.

إن معظم أوامر التدبير المالي القضائي التي تصدرها المحكمة لا تكون محددة وتنطبق على جميع شؤون الشخص المالية. في بعض الحالات، يمكن للمحكمة أن تصدر أمراً قضائياً لمدة محددة، ويعاد النظر بهذه الأوامر القضائية في جلسة أخرى لاتخاذ قرار فيما إذا كان من الضروري إصدار أمر قضائي آخر. وبإمكان المحكمة أيضاً أن تستثنى جزءاً من ممتلكات الشخص المعني من أمر التدبير المالي القضائي في حالات محدودة.

ويمكن للمحكمة أن تصدر أمراً قضائياً مؤقتاً بالتدبير المالي. والأمر القضائي المؤقت بالتدبير المالي يكون لفترة محددة من الوقت لا تتجاوز ستة شهور. هذه الأوامر القضائية تحمي شؤون الشخص المعني المالية أثناء جمع الأدلة لاتخاذ قرار بشأن قدرته على تدبير شؤونه المالية بنفسه وبشأن لزوم إصدار أمر قضائي نهائي بالموضوع.

وبناءً على تقديم طلب، يمكن للمحكمة أن تبطل أمر تدبير مالي قضائي إذا اقتنعت أن الشخص المعني قادر على تدبير شؤونه بنفسه. وبإمكان المحكمة أيضاً أن تبطل أمر تدبير مالي قضائي إذا اقتنعت أن هذا الإبطال هو لخير ومصلحة الشخص المعني.

### التقدّم بطلب

بإمكان أي شخص لديه مخاوف حقيقية تتعلق بمصلحة شخص عاجز عن اتخاذ قراراته بنفسه أن يتقدم بطلب إلى

المحكمة. وبإمكان الوصي الحكومي (the Public Guardian) ومفوض الحماية (the Protective Commissioner) تقديم الطلبات إذا لم يكن هناك أحد راغباً بذلك أو قادراً على ذلك.

عند استلام طلب ما، يقوم موظفو المحكمة بتقييم هذا الطلب؛ وليس بالضرورة أن يتم النظر بجميع الطلبات في جلسة استماع في المحكمة. قد يقوم أحد الموظفين بالاتصال بمقدم الطلب وبحث الطرق غير الرسمية، أي التي تغني عن أمر قضائي صادر عن المحكمة، التي من شأنها حلّ الوضع لما فيه خير ومصلحة الشخص المعني. في حال رفع الطلب للنظر به في جلسة استماع عندها تقرر المحكمة ما إذا كان يجب أم لا أن تعيّن وصياً أو مدبراً مالياً أو الإثنين معاً.

### مقدم الطلب

يجب على مقدم الطلب:

- أن يخبر الشخص موضوع الطلب وغيره من الأشخاص أصحاب العلاقة بالقضية عن الطلب.
- أن يبقى هؤلاء الأشخاص على اطلاع دائم بكل مجريات الأمور.
- أن يتأكد من أن المحكمة لديها على الأقل أدلة طبية واحدة وتقرير طبي آخر يشرحان بالتفصيل إعاقة الشخص وعجزه وحاجته لوصي أو لمدبرٍ مالي أو للإثنين معاً.
- أن يتصل بموظف المحكمة المعين للقضية لإعلامه بأية تغييرات تطرأ خلال عملية التحقيق.
- أن يبلغ الإشعارات الرسمية بمواعيد جلسات المحكمة إلى الشخص موضوع الطلب وإلى الأطراف الأخرى.
- أن يحضر الجلسة ويصطحب الشخص موضوع الطلب إلى الجلسة أو ترتيب الأمر بواسطة شخص آخر.

### التحقيق

يقوم موظفون من فرع التحقيق والارتباط لدى المحكمة (the Investigation and Liaison Branch) بتقييم الطلبات وتحضيرها لجلسة الاستماع. إذا تعذّر حل القضية بشكل غير رسمي، فإنه يعيّن لها جلسة للنظر فيها.

يتم إخطار مقدم الطلب كتابياً عندما يُعيّن موعد جلسة للقضية. ويجب عليك الاتصال بالمحكمة بأسرع وقت إذا كان يلزم وجود مترجم أو غرفة محكمة مجهزة بأداة تكبير أصوات لذوي الإعاقة السمعية أو غيرها من الأدوات.

عند تحضير طلب لجلسة استماع، يمكن لأحد الموظفين أن يقوم بجمع المعلومات للمحكمة وتهيئة الأشخاص للجلسة. وقد يقوم الموظف بكتابة تقرير عن القضية يتضمن آراء الأشخاص المعنيين. إذا تم كتابة تقرير فإنه في العادة تعطى نسخ عنه إلى أعضاء المحكمة وإلى بقية الأشخاص الذين يحضرون الجلسة.

عندما تتحدث مع موظف من المحكمة من الضروري أن تتذكر أنه يأخذ ملاحظات للتقرير. لذلك إذا كان لديك معلومات مهمة تعتقد أنها يجب أن تبقى طي الكتمان فإنه عليك أن تخبر الموظف بهذا الأمر.

### جلسة الاستماع إلى القضية

على جميع الأطراف حضور الجلسة شخصياً إذا كان ذلك ممكناً ولكن يمكن أخذ الشهادات عبر الهاتف إذا لزم الأمر. فيما يلي الأشخاص الذين يُعتبرون دائماً أطرافاً في القضية:

- الشخص موضوع أمر المحكمة القضائي أو الطلب.
- شريك حياة الشخص موضوع أمر المحكمة القضائي أو الطلب أو مقدم الرعاية له (باستثناء مقدمي الرعاية المدفوعي الأجر).
- المدير المالي أو الوصي اللذان تعينهما المحكمة.
- الشخص الذي قدّم طلباً للحصول على أمر محكمة قضائي أو لإعادة النظر في أمر محكمة قضائي.

لا يتوجب عليك أن تكون طرفاً لحضور الجلسة وإعطاء شهادة للمحكمة، فهناك العديد من الأشخاص الذين يعرفون الشخص موضوع الجلسة وتهمهم مصلحته قد يكون لديهم آراء وثيقة الصلة بالموضوع أو معلومات يريدون الإفصاح بها للمحكمة. في معظم الحالات، يمكن للناس حضور الجلسة وإعطاء شهادات كشهود محكمة.

بإمكان المحكمة أن تضمّ شخصاً ما كطرف في الإجراءات القانونية إذا رأت أن هذا الشخص لديه مصلحة أو علاقة خاصة تستدعي أن يكون طرفاً عوضاً عن إعطاء إفادة كشاهد. إذا أردت أن يتم إدراجك كطرف في القضية فيجب عليك مناقشة المسألة مع موظف المحكمة.

يمكن لأطراف القضية أن يكون لديهم محام أو مدافع آخر عنهم ليمثلهم في المحكمة ولكن لا يُسمح بذلك إلا بناءً على إذن من المحكمة. انظر نشرة المعلومات التي تحمل عنوان "التمثيل القانوني في الجلسات" (Representation at hearings) للمزيد من المعلومات. معظم القضايا يتم النظر فيها دون حاجة إلى ممثل قانوني.

تتألف المحكمة من مجلس قضائي يشمل عضو واحد على الأقل لديه مؤهلات قانونية وعضو ذو مهنة أخصائية لديه خبرة في تقييم البالغين المعوقين أو في معالجتهم، مثل طبيب أو أخصائي نفسي أو مرشد اجتماعي، إضافةً إلى فرد من أبناء المجتمع لديه خبرة بشؤون البالغين المعوقين.

على المحكمة أن تتقيّد بالمبادئ المنصوص عنها في قانون الوصاية. تنص هذه المبادئ أنه يجب على الجميع:

- أن يولوا خير ومصصلحة الشخص المعني أقصى اعتبار.
- أن يحدوا إلى أدنى درجة ممكنة من حرمان الشخص المعني بالقضية من حريته لناحية اتخاذ القرارات والتصرف.
- أن يشجعوا الشخص المعني إلى أقصى درجة ممكنة على العيش حياة طبيعية في المجتمع.
- أن يأخذوا آراء الشخص المعني بالاعتبار.
- أن يقرّوا بأهمية الحفاظ على صلة القرابة العائلية وبيئة الشخص المعني الثقافية واللغوية.
- أن يشجعوا الشخص المعني قدر الإمكان أن يعتمد على نفسه في المسائل التي تتعلق بشؤونه الشخصية والمنزلية والمالية.
- أن يحموا الشخص المعني من الإهمال والإساءة والاستغلال.
- أن يشجعوا أبناء المجتمع على تطبيق هذه المبادئ وتعميمها.

تقوم المحكمة بتعيين وصي إذا كانت توجد أدلة أن الشخص موضوع الطلب:

- يعاني من إعاقة.
- يعجز عن اتخاذ قرارات بنفسه بشأن طريقة حياته.
- يحتاج إلى وصي.

ويعود للمحكمة مسألة تقرير هوية الوصي.

تقوم المحكمة بتعيين مدبر مالي إذا كانت توجد أدلة أن الشخص موضوع الطلب:

- يعجز عن تدبير شؤونه بنفسه.
- يلزمه تعيين مدبر مالي له.
- أن خير ومصصلحة الشخص المعني تحتمل إصدار أمر قضائي.

ويعود للمحكمة مسألة تقرير هوية المدبر المالي.

## الأمر القضائي والأسباب الموجبة للقرار

يتم في العادة إبلاغ جميع الذين يحضرون الجلسة شفهيًا بقرار المحكمة لدى انتهاء جلسة الاستماع.

يتم إرسال نسخ خطية عن الأمر القضائي والأسباب الموجبة للقرار إلى الشخص موضوع الأمر القضائي وإلى مقدم الطلب وأطراف القضية والأشخاص الذين تسميهم المحكمة.

## العلاج الطبي وعلاج الأسنان

بالإضافة إلى تعيين الأوصياء والمديرين الماليين تصدر المحكمة أيضاً موافقة بديلة للعلاجات الطبية وعلاجات الأسنان عندما يكون المريض عاجزاً عن إعطاء موافقته بنفسه لعلاج.

وباستثناء الحالات الطارئة، فإن الأخصائيين الطبيين ملزمين بموجب المسؤولية المهنية القانونية على الحصول على موافقة قبل معالجة أي مريض. في الحالات العادية تعطى هذه الموافقة من قبل المريض. ويحدد "الجزء هـ" من "قانون الوصاية" الأشخاص الذين يحق لهم الموافقة على العلاج نيابةً عن الأشخاص العاجزين عن إعطاء موافقتهم بأنفسهم. ويقسم "الجزء هـ" أيضاً العلاج الطبي وعلاج الأسنان إلى ثلاث فئات (خاصة، أساسية، ثانوية) ويحدد الأشخاص الذين بإمكانهم إعطاء الموافقة على العلاج لكل فئة.

إذا تم تعيين وصي مع صلاحية للموافقة على العلاج الطبي وعلاج الأسنان فإنه يتوجب على الأخصائي الطبي الحصول على موافقة هذا الشخص قبل علاج المريض. إذا لم يكن يوجد وصي يحمل هذه الصلاحية ولم يكن لدى المريض اعتراض على العلاج فيتوجب على الأخصائي الطبي أن يحصل على موافقة بالعلاج من "الشخص المسؤول" عن المريض. يمكن لـ "الشخص المسؤول" أن يعطي موافقة لبعض فئات المعالجة. أنظر نشرة المعلومات التي تحمل عنوان "الشخص المسؤول" (Person Responsible) للمزيد من المعلومات حول هذه المسألة. أما الأدوية التي تعطى دون وصفة طبية وعلاجات الإسعافات الأولية فلا تتطلب الحصول على موافقة.

إذا كان المريض يرفض العلاج المقترح فإنه يجب على الأخصائيين الطبيين الحصول على موافقة من المحكمة. للحصول على هذه الموافقة يجب على الأخصائيين الطبيين تعبئة استمارة "طلب موافقة لعلاج طبي أو علاج أسنان" (application for consent to medical or dental treatment) وإرسالها بالفاكس أو بالبريد إلى المحكمة. تقوم المحكمة بعدها بإجراء جلسة استماع، عادة عبر الهاتف، وتقرر ما إذا كان يجب منح الموافقة أو رفضها. يمكن تقديم طلبات الموافقة بعد ساعات العمل بالاتصال هاتفياً بالمحكمة والاتصال بخدمة المحكمة لبعده ساعات العمل.

وليس من الضروري الحصول على موافقة لعلاج يعتبره الأخصائي الطبي طارئاً ومهماً لإنقاذ حياة المريض أو لمنع إلحاق ضرر كبير بصحته أو للتخفيف من أوجاعه أو قلقه الشديدين.

## هل تحتاج لمزيد من المعلومات؟

يتوفر المزيد من المعلومات حول الطلبات الخاصة من مقدم الطلب أو من موظف الاتصال لدى المحكمة. وتتوفر أيضاً لدى المحكمة خدمة استفسارات على رقم الهاتف 1800 463 928 8500 (02) أو الرقم المجاني 1800 463 928.

ويتوفر لدى المحكمة أيضاً المزيد من المعلومات حول الموافقة على العلاج الطبي أو علاج الأسنان.

للمزيد من المعلومات حول الوصي الحكومي (Public Guardian) يمكن الاتصال بالرقم 1800 451 510 9265 3184 (02) أو بالرقم المجاني 1800 451 510.

وللمزيد من المعلومات حول مفوض الحماية (Protective Commissioner) يمكن الاتصال بالرقم 9265 3131 (02).